فى ندوة « العالم اليوم » عن المشاركة المصرية الأوروبية (3)

رجال الأعمال: الاتفاقية لصالحنا ولكن كيف نزيد الاستفادة منها؟

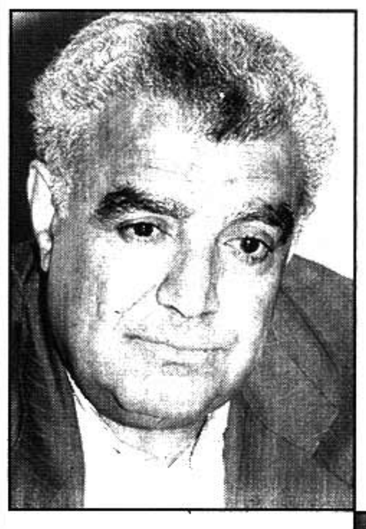

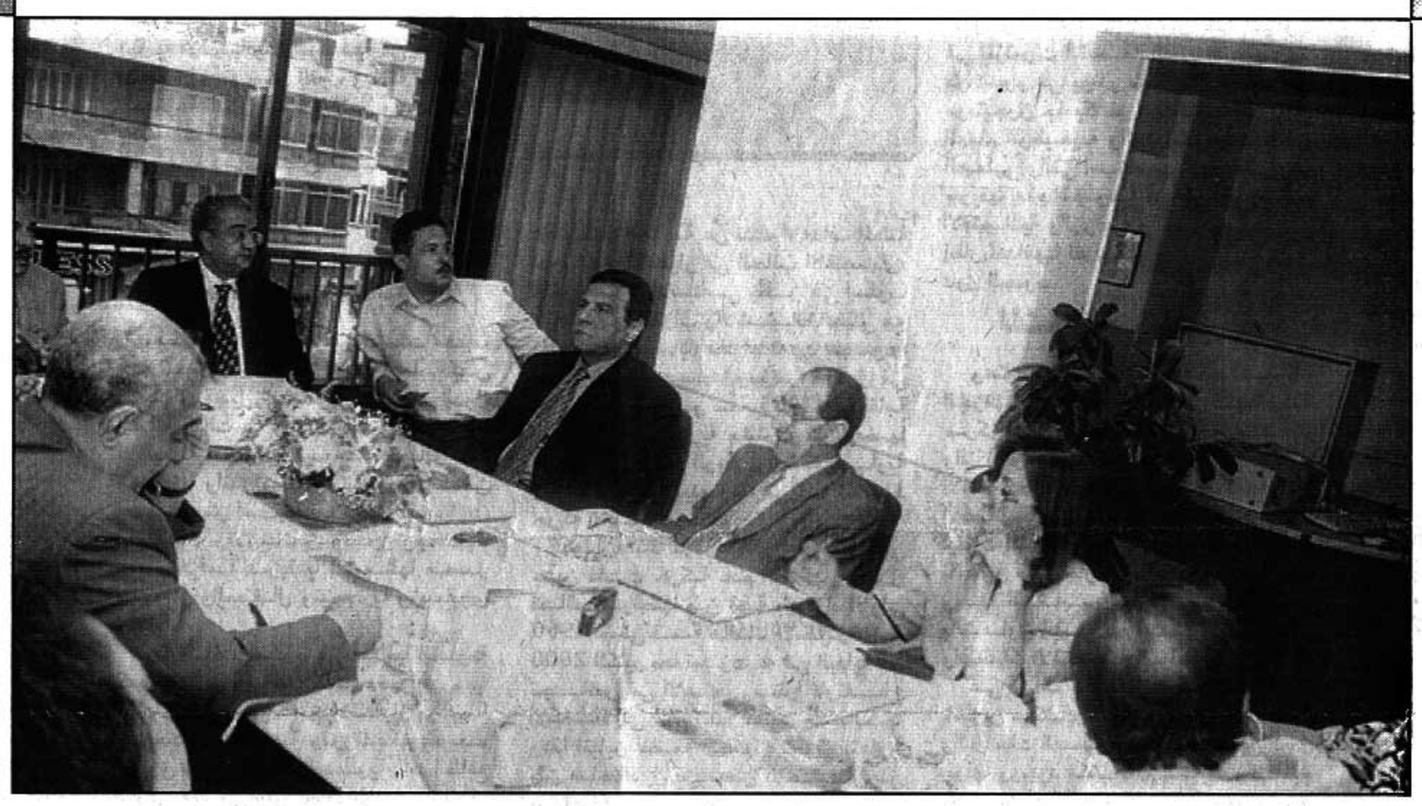

السفير جمال بيومى:

أعطونا الفرصة لكى نطلب شيئا كبيرا للاقتصاد المصرى

عبد الباسط السباعى:

على الجهات الرسمية حسم موقفها من الاتفاقية والتوقف عن التشكيك فيها

عمر الدماطى: نطالب بفرض رسوم تعويضية على السلع التى تأتى من الخارج

فى الحلقة السابقة ازال السفير جمال بيومى كثيرا من اللبس الذى صاحب المناقشات حول الاتفاقية واجاب عن تساؤلات عديدة حول نصوص الاتفاقية التى قيل الكثير عن أضرارها وانتهاكها للسيادة الوطنية وفى هذه الحلقة يوضح رجال الاعمال موقفهم من الاتفاقية ورؤيتهم لها وهل هى ضارة للاقتصاد المصرى أم لصالحه.

د. هانى سرور موضوع المشاركة المصرية – الاوروبية على درجة عالية من الاهمية وقد تم مناقشة المشاركة على مدار السنوات الماضية فنحن تربطنا بأوروبا اتفاقية عام 1977 ومن ثم فان النقاش هنا لايتعلق بقواعد هذه الاتفاقية كما انه لايدور حول القوائم التى تم الاتفاق عليها وفى رأيى ان هذه الاتفاقية ليست مضرة كما يدعى البعض فهى تنطوى على استفادة كبيرة بالنسبة لنا ولأوروبا.

واحب أن اتساءل عما اذا كانت مصر قد استفادت من اتفاقية عام 1977 مجيبا بانه بموجب تلك الاتفاقية انخفضت الجمارك الى مستوى الصفر ولكن مازال حجم تجارتنا مع أوروبا متدنيا فحجم وارداتنا من أوروبا يتراوح مابين 3,8 الى 4 مليارات دولار، وألفت النظر الى ان الاتفاقية مطبقة منذ 10 سنوات والكثير من المصانع تقوم بعمليات الانتاج آخذة فى اعتبارها هذه الاتفاقية وهناك نجاح لعدد من المصانع المصرية فى التصدير لاوروبا وعلى سبيل المثال فان شركتى تصدر لاوروبا بنحو 10 مليارات دولار كل عام وتستورد بنحو 3,8 مليون دولار وهذا حقق قيمة مضافة كبيرة فبدلا من ان تستورد مصر معدات طبية للغسيل الكلوى بتكلفة تتراوح مابين 30 – 40 مليون دولار توقفت مصر عن الاستيراد ..

تأهيل المصانع

اما بصفتى رئيس جمعية مستثمرى أكتوبر فأؤكد تأييدنا لادخال المواد الخام والمكونات الاوروبية الى مصر على الاقل فى المرحلة الاولى حتى لو كان يوجد لها مماثل فى مصر لانه اذا لم تصل صناعة المواد الخام فى مصر للجودة الاوروبية فاننا ينبغى ان ننسى هدف التصدير.

وأؤكد ان تأهيل المصانع لايمكن ان يتم إلا عن طريق الصانع المصرى فهو الأقدر على معرفة مايحتاجه مصنعه من التكنولوجيات واذا استطعنا تطويرها فانه بامكان المصانع المصرية منافسة المنتجات الأوروبية ومن ثم فاننى أؤيد بشدة فتح الاسواق المصرية أمام المواد الخام ومستلزمات الانتاج فى المرحلة الأولى بدون جمارك وفى نفس الوقت فانه يجب تطوير النظام المعمول به فى التصدير لان هذا النظام بآلياته ثبت فشله، ففى بداية الثمانينات كنا نستورد بنحو 8 مليارات دولار ونصدر بنحو 5 مليارات وفى الوقت الحالى نحن نستورد بنحو 17 مليار ونصدر بنحو 5,5 مليار دولار، وهذا يدل على ان جميع الآليات التى استخدمناها على مدار 20 عاما فاشلة، ولذا فهناك ضرورة لانشاء هيئة عامة للصادرات المصرية تمثل فيها جميع الوزارات وتتبع مباشرة رئاسة الوزراء وترفع تقاريرها مباشرة الى رئيس الجمهورية واختتم حديثه قائلا ان العيب لايكمن فى اتفاقية المشاركة لكن فى أشياء أخرى كثيرة.

سمير عارف: اتفاقية المشاركة المصرية – الاوروبية تعتبر جيدة والمهم كيفية الاستفادة منها حيث ان بعض الاتفاقيات التى وقعت عليها مصر للحصول على منح نجد أنها لم تستخدم تلك المنح وبالتالى تم اهدار حقنا فيها والان ونحن بصدد توقيع اتفاقية المشاركة الاوروبية نجد ان الوقت يمر واستخدامنا لها يتسم بالبطء وهو ماتعودت عليه مصر على مدى قرون عديدة، فالاتفاقية سوف تطبق ونحن غير مؤهلين والنتيجة ان كثيرا من الوحدات الانتاجية سيكون مصيرها الاغلاق ولكن فى المقابل فان هناك صناعات جيدة سوف تستطيع الاستفادة من التطورات الايجابية وانا اتساءل اذا كانت مصر جادة فى تحديث الصناعة المصرية فلماذا لم تتخذ الاجراءات المبكرة لذلك ولماذا تنتظر ولماذا لم تستغل مصرالمنح التى تحصل عليها من الدول الاجنبية مثل الولايات المتحدة الامريكية، الدول الاوروبية، ولماذا لانعمل على تخفيض تكلفة الانتاج عن طريق تخفيض الجمارك على الخامات وتعديل النظام الجمركى.

سياسات داعمة

والسفير جمال بيومى يرى ان جميع الاطراف قدموا النصح بان الاتفاقية لن تكون مفيدة بدون سياسات داعمة حيث انه يوجد كثير من الخلل فالجمارك على مستلزمات الانتاج أعلى مقارنة بالجمارك على السلع النهائية ويوجد خلل فى قوانين العمل والتحكيم التجارى بطئ والبنية الاساسية محتكرة.

والمطلوب هو اتاحة الفرصة كى نحصل على شئ قوى ولدينا العشرات من المطالب القوية التى نوجهها للجانب الاوروبى وأعطونا الفرصة كى نطلب شيئا كبيرا للاقتصاد المصرى.

ويقول عمر الدماطى: الصناعات الغذائية تحظى بدعم للصادرات كبير جدا فى الدول الاوروبية يصل الى 60 مليار دولار. ثم تدخل السفير جمال بيومى: ذلك يحدث فى الزراعة.

عمر الدماطى: حتى اذا كان ذلك يحدث فى الزراعة فهى مدخلات اساسية للصناعة والدعم مازال موجودا على السلع الزراعية فى اوروبا وهذا موجود ومثبت بالاوراق الرسمية، ومع وجود هذا الدعم فى دول اوروبا والمشاكل التى نتحدث عنها كصناع من حيث طريقة الجمارك وكيفية الحصول على كونتينرات المواد التى نستوردها من الخارج خلال شهرين وفى المقابل الصانع الاوروبى تأتى له البضائع من بلجيكا مثلا الى فرنسا وتصل للصانع فى يوم واحد مع الاخذ فى الاعتبار اننا نأتى بالمعدات التى نصنع بها من أوروبا وتوجد رسوم جمركية وضرائب مبيعات ورسوم وقضايا تتعلق باعادة ترتيب المنزل من الداخل، فى نفس الوقت الوقت بدأنا نجد شكل التجارة الداخلية لدينا يتغير بعد ان بدأت شركات كبيرة تدخل عندنا وفتحت فروعا كبيرة لها وهناك سلاسل لشركات اخرى ستأتى والسوق كله بدأ يتغير لصالح الشركات القادمة وهى شركات لديها ميزات نسبية فى دولها بالاضافة لانها كيانات قوية تمتلك بنوكا ولها نشاطات عديدة متطورة تتحكم فى السوق فشركة سينسبرى مثلا اصبحت تطلب من الشركات المصرية ان تصنع لها منتجات باسمها كخطوة أولى كما انه يقوم باستقدام هذه المنتجات من الخارج باسمه ويتزامن ذلك مع المشاركة فى نفس الوقت بالاضافة للدعم الذى يحصل عليه من بلاده. وفى الفترة الاخيرة بدأ يمتد للمناطق الشعبية فى القطامية وغيرها وهو مايعنى انه سيسيطر على التجارة الداخلية وهو تطور طبيعى للامور فى التجارة الداخلية لكن مثل هذه التجمعات الاستهلاكية خطر كبير على الصناعات الغذائية خاصة سواء رضينا أم لم نرض لان استثماراتها الزراعية الكبيرة فى بلادها ستجعلها قادرة فى وقت من الاوقات على ان تطلب من المنتجين اعطاءها الانتاج بسعر معين يقل كثيرا عن السوق واذا رفضت ستأتى به من الخارج.

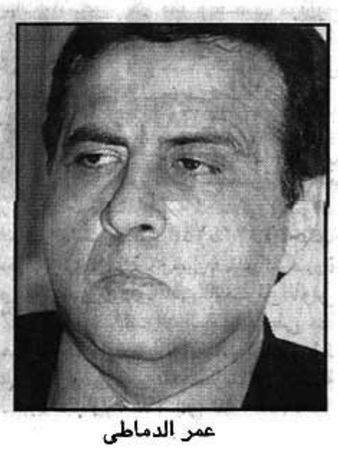

عمر الدماطى

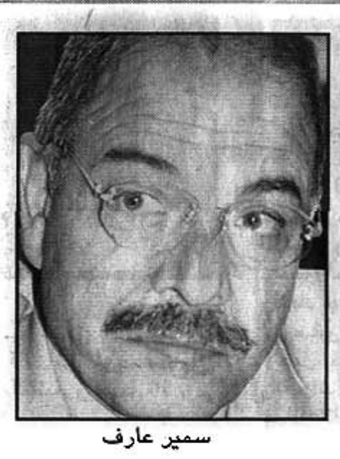

سمير عارف

ونحن كصناعات غذائية نطالب بفرض رسوم تعويضية على السلع التى ستأتى لنا من الخارج.

وهنا نقطة أخرى هى ان المواصفات القياسية المصرية الحالية التى توجد لاتسمح للصناعات الغذائية بدخول اسواق اخرى فى معظم الصناعات، الشئ الوحيد الذى أمامنا هو البيع فى السوق المحلى واذا لم نستطع ان نحمى السوق المحلى من الواردات القادمة من الخارج سنغلق علنا.

مشاكل جديدة

السفير جمال بيومى: المشكلة أن هناك أنواعا جديدة من المشاكل ظهرت ولكن لاعلاقة لها بتحرير التجارة الخارجية او اتفاقيات المشاركة لانها تتعلق بالسياسات الداخلية.

الدكتور عبد الباسط السباعى: الاتفاق كان قد انتهى الى وجود توافق فى الرأى العام حوله فى العام الماضى وكانت معظم تجمعات القطاع الخاص قد وافقت عليه لكن من الملاحظ ان جهات رسمية قامت مؤخرا بالتشكيك فى جدوى الاتفاق مما جعل القطاع الخاص يتساءل عن الحكمة من هذا التشكيك لانه يحمل معنى خطيرا وهو ان هذه الجهات لن تدعم الخطوات اللازمة لانجاح الاتفاق وتسبب ذلك فى بلبلة الرأى العام الصناعى والمطلوب الآن هو ان تحسم الجهات الرسمية موقفها وتتوقف عن التشكيك فيما انتهت اليه الحكومة السابقة.

العالم اليوم: فى نهاية الندوة نطلب من السفير جمال بيومى اعطاءنا ملخصا وافيا للاتفاقية واهدافها..

السفير جمال بيومى: نلخص الامر فى النقاط الآتية:

أولا: اتفاق المشاركة هو بالدرجة الاولى اتفاق سياسات ورسالة موجهة للمنتجين الحاليين والمحتملين على أرض مصر.

واشبه ذلك ببرنامج الاصلاح الاقتصادى الذى ساانده صندوق النقد الدولى وأدى الى عملية اصلاح مالى ونقدى حققت توازن المؤشرات الكلية الاساسية للاقتصاد المصرى.

ومنذ عام 1997 ينادى الجميع بالبدء فى اصلاح جانب الفحص عن طريق تيسير كل الوسائل أمام من ينتج فى مصر. والهدف هو جذب الاستثمار وفتح الاسواق الخارجية أى التنمية عن طريق التجارة الخارجية ففتح السوق الخارجى يفتح امام المنتجين فرصة جديدة اكبر ومختلفة تماما. فبالاضافة الى السوق المصرى سيكون امام المنتج والمستثمر اسواق فى أوروبا والعالم العربى وافريقيا تزيد على مليار مستهلك وسيكون حجم الاستثمار المطلوب للانتاج ولتغطية هذه الاسواق ضخما للغاية بما يعنى ايجاد مزيد من الوظائف وفرص العمل.

مؤشرات النجاح

ويبين ذلك ان الاقتصاد المصرى نجح حتى الان فى الوصول الى سعر صرف متوازن وخفض معدلات التضخم وعجز الموازنة الى ادنى حد والهبوط باسعار الفائدة.. والمطلوب منذ 1997 ان يبلغ الاقتصاد المصرى ثلاثة مؤشرات جديدة للنجاح هى:

1- القدرة على النفاذ للسوق العالمى.

2- إمكانية جذب الاستثمارات

3- توفير 600 الف فرصة عمل سنويا حسبما تطلب القيادة السياسية.

والاتفاق الاوروبى يساند تحقيق هذه الاهداف. والمطلوب تحقيق هذه الاهداف عن طريقين:

1- فتح الاسواق الخارجية وجذب الاستثمار.

2- اصلاح الاوضاع الداخلية للمنتجين من الجمارك والضرائب وتشريعات العمل وغيرها.

ثانيا: تنقسم ملفات المشاركة الأوروبية الى خمس ملفات:

الاول: الصناعة..

حيث يلغى الاتفاق كل انواع الرسوم الاوروبية على الصادرات المصرية ويسقط الحصص عن المنسوجات والغزل من اليوم الاول. بينما تحرر مصر وارداتها من السلع الصناعية الاوروبية خلال 19 سنة من التوقيع.

وقد حددت مصر دون أى تدخل كيفية تحرير وارداتها الصناعية.

الثانى: السلع الزراعية المصنعة «الصناعات الغذائية»

ويتيح الاتفاق إمكانية مضاعفة صادرات مصر من الصناعات الغذائية مابين 40٪ الى 800٪ من معدلاتها الحالية ويشمل تبادل الاعفاءات التالية:

● الغاء جميع الرسوم على مجموعة من السلع بينها مدخلات لازمة للصناعة المصرية أو للتغذية مثل لبن الاطفال، وهى سلع ذات جمارك مصرية تقل عن 5٪.

● إعفاء قائمة ثانية من السلع من الرسوم الأوروبية على المكون الصناعى مقابل خفض الرسوم المصرية البالغة 30٪ لتصبح 25,5٪ «خلال فترة 8 سنوات».

● إعفاء قائمة ثالثة من السلع – طلبها المصدرون المصريون – من الرسوم الاوروبية على المكون الصناعى ومن 30٪ من الرسوم على المكون الزراعى مقابل خفض الرسوم المصرية البالغة 40٪ لتصبح 30٪ «ويتم الخفض على فترة 8 سنوات».

● إعفاء حصة مربات مصرية من كل الرسوم الاوروبية وابقاء الرسوم المصرية 40٪.

أما تونس فقد تنازلت عن 50٪ من رسومها الجمركية مقابل اعفاء صادراتها لاوروبا من المكون الصناعى فقط وبالنسبة لحق فرض رسوم تعويضية فى مصر مقابل الدعم الاوروبى لصادراته فهو حق يكفله الاتفاق مع مصر كما تكفله اصلا قواعد منظمة التجارة العالمية رغم ان الهدف هو فتح السوق الاوروبى وليس إغلاق السوق المصرى.

وقد زارت بغثة من خبراء الجهات المصرية المختصة كلا من تونس والمغرب والاردن عام 98 كما تقدم توصياتها المقارنة بين ما وصلت اليه اتفاقات هذه الدول الشقيقة حول السلع الزراعية المصرية وبين النص الذى توصلت اليه المفاوضات المصرية وانتهت الى ان العرض المقدم لمصر يوفر أفضل عرض قدمه الاتحاد الاوروبى لأى طرف حتى الان.

والمهم فى ذلك التأكيد على ان مصر لن تحرر وارداتها من الصناعات الغذائية وستبقى الرسوم الجمركية المصرية بمعدلات مابين 25,5٪ و 40٪ على تلك السلع. فى حين ستقل تكلفة المصنعين لان المواد الخام والالات التى يستخدمونها «مدخلات الانتاج» سوف تنخفض تكلفتها بشدة نتيجة تحرير الواردات الصناعية من الآلات والخامات.

ملف الزراعة

يوفر الاتفاق اعفاءات لصادرات مصر الزراعية بما يوازى 252٪ من قيمتها الراهنة ويرتفع بهذه النسبة لتستوعب نحو 650٪ من قيمة الصادرات الزراعية الحالية وذلك بفضل خطط التنمية الزراعية المصرية الطموحة.

والمهم هنا إدارك اننا لن نحرر وارداتنا الزراعية من الاتحاد الاوروبى وانما يقتصر التنازل المصرى على اعطاء مزايا محدودة لنسبة 14٪ من الصادرات الزراعية الاوروبية لمصر بمعنى أن مصر تضاعف صادراتها الزراعية ست مرات ونصف مقابل مزايا لسدس الصادرات الزراعية الاوروبية.

ملف قواعد المنشأ

وأهم معلومة فيه هى ان قواعد المنشأ فى الاتفاق الجديد هى نفس قواعد الاتفاق الحالى الموقع منذ سنة 1977 مضافا اليها وسائل اكثر سهولة لاكتساب المنشأ فضلا عن قاعدة التراكم مع الدول العربية المتوسطية بما يساعد على تنمية التبادل التجارى مع الدول العربية ويزيد من التكامل الصناعى مع الدول الشقيقة.

وفى النهاية تثار الاسئلة التالية:

الاول: ما حجم التنازل الذى تقدمه الخزانة المصرية للمستورد المصرى للسلع الاوروبية فى صورة رسوم جمركية.

ونلفت النظر الى ان تقدم تشريعات الضرائب يقاس بنجاحها فى التحول الى نظام ضرائبى مباشر يخاطب المواطن محل النشاط الضريبى ويتخلى تدريجيا عن الضرائب غير المباشرة التى تساوى بين دافعى الضرائب مهما اختلفت مستويات دخولهم وهناك دول مثل سنغافورة لاتستخدم رسوما جمركية من الاصل.

ومن جهة اخرى فالانشطة التى تتولد نتيجة تحرير التجارة كفيلة بايجاد رسوم على منتجاتها وعلى دخول اصحابها تكفل تعريض ما تتنازل عنه الخزانة من رسوم جمركية وذلك اقرب لتحقيق ايرادات اكبر للدولة فضلا عن تحقيق اعلى درجات العدالة الاجتماعية.

والسؤال الثانى هو: هل تستطيع الصناعة والزراعة والاقتصاد المصرى منافسة اوروبا والرد هو اننا لسنا بصدد منافسة الدول الاوروبية وربما نقدر على ذلك فى عدة مجالات.

لكن مانحن مدعوون اليه هو ان ننافس داخل السوق الاوروبى كمصدرين له مثل 180 دولة اخرى تصدر اليه وبعضها اقل من مستوانا لكنه يسبقنا فى السوق الاوروبى على الاقل كينيا فى الزهور وبنجلاديش فى المنسوجات وتونس فى الملابس. ونحن على ثقة من قدرة ابناء مصر على قبول التحدى وتحقيق افضل الفرص.

د. هانى سرور:

الاتفاقية مطبقة منذ عشر سنوات وكثير من المصانع تضعها فى اعتبارها عند الإنتاج

المشاركون فى الندوة

السفير جمال بيومى
مساعد وزير الخارجية

د. نادر رياض
مستشار لجنة الصناعة فى مجلس الشعب

د. عبدالباسط السباعى
مستشار اتحاد الصناعات

محاسب سمير عارف
رئيس شركة الأهرام للمعادن وعضو مجلس ادارة جمعية الصناعيين

د. هانى سرور
رئيس جمعية مستثمرى السادس من أكتوبر

أ. عادل العزبى
رئيس شركة السويس للملابس

مهندس عمر الدماطى
رئيس شركة دومتى لصناعة الألبان

شريف عرفان
مسئول الاعلام فى مجموعة شركات السلاب

أدار الندوة

سعد هجرس

أعدها للنشر
عزة نصر
مجدى عبيد
مصطفى خلاف